



الجامعة الأهلية
AHLIA UNIVERSITY
BAHRAIN

Tax as a Community Tool to Reduce & Control Environmental Pollution

الضريبة كأداة مجتمعية
للحد ومكافحة التلوث البيئي

College of
Business
&
Finance

Your
global
future
begins
here

Prof. Moh'd Shamsa
Tasneem Al Haddad

تتعدد المسؤوليات المجتمعية في كل دولة حسب طبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي والمجتمعي، ومن اهم تلك المسؤوليات التي تلاقي إجماع عليها، هي ظاهرة تدارك وتقليل التلوث البيئي.

التلوث البيئي له اثار سلبية على الصحة و تطور النمو الصحي لأفراد المجتمع.

الاهداف:

- محاولة تطويع النظام الضريبي بما يخدم تجنب التلوث البيئي.
- تشخيص الظاهرة المجتمعية ((التلوث البيئي)) وتحديد المسؤول.
- تشخيص ضريبة الدخل وضريبة القيمة.
- فرض الضريبة على المصانع و السيارات الملوثة للبيئة.

مشكلة البحث:

- تتركز مشكلة البحث في الدول التي يوجد فيها نظام ضريبة دخل وضريبة القيمة المضافة. اما الدول التي لا يوجد فيها نظام ضريبي فهي قد تعتبر مناخ ملائم للتلوث.
- امكانية اعتماد ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة كاداة مالية للحد والقضاء على التلوث.
- مدى استجابة الوحدات الضريبية للمساهمة في توفير المال اللازم.

حدود البحث:

اولاً: هناك عدة قطاعات تساهم في التلوث البيئي و في هذا البحث سوف نركز على القطاعين التاليين:

- القطاع الصناعي
- السيارات

ثانياً: انواع الضرائب المباشرة و الغير مباشرة

منهج البحث:

سلسلة من المناهج العلمية والبحثية:

- المنهج الاستنباطي
- المنهج الاستقرائي
- المنهج التحليلي

اولاً : التلوث ومخاطره

التلوث البيئي قسمان:

- عام - ناتج خارج الوحدة الضريبية - مثل التلوث البيئي بسبب الحروب والاعاصير والحرائق.
- خاص - ناتج الوحدة الضريبية.

فمثلاً تلوث الهواء الذي يعتبر من اكثر عناصر التلوث يتسبب في موت اكثر من 50000 شخص سنوياً، كما ان تلوث ماء الشرب يتسبب في موت 14000 حاله يومياً في الدول النامية.

بعض حالات التلوث اذا تجاوزت نسبة معينة بالرغم من صغرها فانها تكون قاتلة للبشر فمثلاً غاز ثاني اوكسيد الكبريت(SO_2) الناتج عن احتراق النفط ومشتقاته.

و ايضاً هناك مجموعة من العناصر التي لا تقل خطورة على حياة الانسان من غاز ثاني اوكسيد الكبريت مثل اول اوكسد الكربون (CO) و اوكسيد النايروجين (NOX) والاوزون (O_3) و المواد الهايدروكاربونية (HCS).

ثانياً : ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والموقف من التلوث البيئي

1. ضريبة الدخل :

الضريبة موردها إصلاح وإجراءاتها حماية فهي يمكنها ان تعمل على تقليل التلوث البيئي اذا احسن استخدامها.

يمكن عن طريق مكونات بعض عناصر التطبيق الضريبي أوحصر أدوات التلوث في اماكن معينة ومخصصة لها كما انها تكون عاملاً ممولاً فهي تشكل في دول الاتحاد الاوربي بحدود 2% - 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي ،و تشكل 6% الى 7% من اجمالي عوائد الضريبة في وقت انها تتجاوز تلك النسبة في بعض الدول الاسكندنافية ومنها الدنيمارك حيث تصل النسبه الى 9%.

فالضريبة أي (ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة) تقوم على المعادلات الآتية:

الدخل الخاضع للضريبة = الإيراد الكلي - السماحات - الاعفاءات - التنزيلات - الخصومات

اذن هناك اربعة عناصر ضمن المعادلة اعلاه يمكن ان تستخدم لتحقيق الاهداف انفا والتي هي

1-الخضوع للضريبة 3. التنزيلات

2-السماحات 4. الخصومات

2. ضريبة القيمة المضافة (VAT)

ان المقصود بالقيمة المضافة هو مقدار ما يضيفه المصنع أو الوحدة الاقتصادية إلى سلعة ما وعندها يضيف قيمة ما اضافة إلى السلعة متضمناً كل التكاليف ونسبة من الارباح لذلك فهي عبارة عن الفرق بين قيمة المنتج النهائي وعناصر الانتاج أي هي عبارة عن الفرق بين المدخلات والمخرجات لذلك فالضريبة على القيمة المضافة هي عبارة عن الضريبة على القيمة في كل مرحلة من مراحل الانتاج أو التداول . هذا وتحتسب تلك الضريبة بثلاثة طرق هي :

i. طريقة الجمع – Addition Method

معدل الضريبة × (الارباح + الاجور والرواتب وصافي الفوائد المحسوبة والمستلمه)

ii. طريقة الطرح – Subtraction Method

معدل الضريبة × (المخرجات او المبيعات - المدخلات او المشتريات)

iii. طريقة الرصيد الدائن – Credit Invoice Method

الضريبة التي تم تحصيلها من المبيعات أي المخرجات - الضريبة التي تم دفعها للمشتريات أي المدخلات

ان تلك الاجراءات تؤدي للدولة إيرادات جيدة مقابل كلف اقل من كلف الادوات التنظيمية . لقد قام باحثان (كولدير وبيري) في امريكا بصدد الموضوع وتوصلا الى ان الكلفة تقل بين 40% و 95%.

فإن فرض الضرائب على الجهات الملوثة للبيئة يجب ان تكون متناسبة تناسباً طردياً مع التلوث أي كلما كان التلوث كبيراً كانت الضريبة كبيرة ويجب ان تقدر او تحتسب وفق حق الدولة في تنقية البيئة أي ان :

الضريبة الكلية = حق الدولة المالي (أي الضريبة عن النشاط) + الضريبة المقره المحتسبة مقابل ازالة التلوث

من كل ما سبق فإن الضريبة البيئية تعطي باقه من المؤشرات منها ما يأتي:

1. خلق حوافز للمنتجين و للمستهلكين خاصة في القطاعين الخدمي والصناعي للتحول.
2. تضمين او تحميل التكاليف البيئية على السلع والخدمات المنتجة وصولاً الى الكلفة الحقيقية للمنتوج الصناعي والخدمي حيث ان :
الكلفة الحقيقية = الكلفة الصناعية او الخدمية + تكاليف تنقية البيئة
3. تساعد وتشجع الابتكار في انتاج ادوات تكافح من التلوث البيئي.
4. تعمل على زيادة موارد الدولة خاصة.

ثالثاً : المسؤولية المجتمعية للضريبة في درء التلوث

كان الباحثون يرون في المسؤولية المجتمعية للضريبة تتركز في بعض المجالات الاقتصادية والمالية مثل إعادة توزيع الدخل القومي وتوفير المال لبعض المتطلبات المجتمعية التعليمية والصحية.

اصبحت الضرورة ملحة في ان تأخذ الضريبة دورها كوسيلة لتحقيق الهدف انفا وذلك باستخدام ادواتها الفنية والمالية. فاصلاح التلوث وفقا لمفهوم المحاسبة المجتمعي والضريبة البيئي يعتبر فرضاً على ايراد الوحدة الضريبية نتيجة انتاجها لمادة التلوث.

كما قد تكون ادارة الضرائب ذراع الدولة لجباية المال لكي تقوم الدولة بعملية الاصلاح البيئي . اما اذا قام المشروع بالاصلاح فإن تلك النفقات تعتبر تحمياً على حساب الدخل مما يجب ان يعفى (أي المشروع) من الضريبة البيئية إعفاء كلي او إعفاء جزئي حسب درجة الاصلاح.

ان نفقات اصلاح التلوث قد تشكل حزمة محاسبية مع الاندثار والصيانة والتصليح اذ كلما قدم الموجود الثابت المنتج للتلوث زادت افرزات التلوث منه كما تزيد نسبة وكمية اندثاره المتراكم وزيادة مصاريف اصلاحه وصيانته وتزيد نسبة تلوثه للبيئة ايضاً.

ومثال: لو اخذنا سيارتين تكسي احدهما حديثة الاولى قيمتها 20,000 دينار والاخرى قديمة مضى عليها عشر سنوات واصبحت قيمتها الدفترية بعد طرح الاندثار المتراكم بـ 10,000 دينار وان كلا السيارتان يعملان نفس الزمن يومياً وان كل منهما يحقق في اليوم 50 دينار وبعد طرح المصاريف المقدره بمقدار 20 دينار يومياً فأن المتبقي لكل سيارة هو 30 دينار يومياً أي ان كل سيارة تحقق سنوياً ما يلي :

$$10800 = 12 \times 30 \times 30 \text{ دينار سنويا}$$

- i. السيارة الجديدة و تشكل النسبة التالية ($20000/10800$) $100 \times = 54\%$
- ii. السيارة القديمة تكون النسبة لها ($10000/10800$) $100 \times = 108\%$

ان المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق ادارة الضرائب بصدد الضرائب البيئية لا تتركز على جباية الضريبة فقط بل تتجاوز ذلك الى مديات اوسع مثل :

1. العمل على توفير قاعدة بيانات لحصر ومتابعة منتجي التلوث خاصة البيانات المستحصلة من الجهات الرسمية.
2. وضع ضوابط مالية لكي تكون دليل للعاملين في هذا الميدان وتكون ادوات متابعة ورقابة على منتجي التلوث .

الاستنتاجات

1. الوحدات المنتجة للتلوث قد يكون مشروع مملوك ملكية عامة وقد يكون مشروع خاص.
2. يختلف فقهاء الضريبة في طبيعة النفقة التي تنفق على درء مخاطر التلوث.
3. اغلب الدول العربية ان لم يكن جميعها لم تاخذ بالضريبة الخضراء أي الضريبة على التلوث البيئي.
4. منتجات مواد التلوث متعددة ومن اكثرها إنتاج للتلوث المصانع والسيارات.
5. الضريبة الخضراء أو البيئية قليلة الكلفة.
6. من خلال دراسة وتحليل عينة البحث ظهر ان هناك 86% الى 89% تؤيد خضوع المشاريع المنتجة للتلوث الى ضريبة التلوث البيئي .

التوصيات

1. التأكيد بل وإلزام المشاريع الصناعية خاصة بالإكثار من الزراعة.
2. ضرورة عقد اتفاقيات دولية في مكافحة التلوث.
3. اخذ التلوث البيئي عند دراسة الجدوى لاي مشروع.
4. خضوع كل منتج للتلوث عام أو خاص للضريبة البيئية.
5. إقامة وحدات إدارية خاصة في الهيئات العامة للضرائب تتولى عملية جباية ضريبة التلوث.
6. إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات البيئية عن المشاريع المنتجة للتلوث.



شكراً لحسن استماعكم